إشكالات تواجه العراقَ تحت الاحتلال وبعده

أشكال المقاومة والممانعة

. منير شفيق * .

سمتان جديدتان لاحتلال العراق

لا شكّ في أنّ نظام صدّام حسين كان يجسِّد مشكلةَ المشاكل بالنسبة إلى كلّ القوى السياسية العراقية، عدا حزب البعث أو بقايا حزب البعث، بعد التصفيات الجذرية والواسعة التي قادها صدّام حسين ليصبح هذا الحزبُ حزبَه هو، مختلفًا تمامًا عن الأصل.. وإن احتفظ بالاسم واستمرّ برفع بعض شعاراته لتغطية سياسةٍ قُطْرية بعيدةِ المدى.

موضوعُ النظام السابق وتحليلِه بعمق ليس الموضوعَ الآن وما الإشارة إليه في الفقرة السابقة إلاّ لإظهار مدى عزلة النظام السابق عن القوى السياسية العراقية، بمن في ذلك كثيرٌ من البعثيين الذين حافظوا على بعثيّتهم وعارضوا صدّام حسين، أو بمن في ذلك بعثيون سابقون انتقلوا إلى مواقع إيديولوجية وسياسية أخرى. ويُمْكن الدخولُ من هذه القاعدة للإشارة إلى الانقسام الذي وَقَعَ بين قوى المعارضة، إلى جانب خلافاتها العميقة والكثيرة أصلاً، إزاء مشروع العدوان الأميركي على العراق: فقد غَلّب قسمٌ تناقضَه مع النظام إلى حدّ تأييدِ العدوان الأميركي واعتباره تحريرًا؛ فيما رَفَضَ الشطرُ الآخر كلّ ألوان التدخل الأميركي (والصهيوني ـ الإسرائيلي بامتياز) من دون أن يَنْتقل إلى صف النظام، الذي بقي مغلقًا على ذاته، رافضًا تقديمَ تنازلاتٍ ملموسةٍ للمعارضة أو للشعب

وما هي إلاّ هجمةٌ قام بها العدوانُ الأميركي الذي تعثّر بضعةَ أيام وإذا بالنظام يتهاوى في بداد، ويتحقّق للعدوان «انتصارٌ» سهلٌ، و«تَسْقط» عاصمةُ الرشيد، ويَدْخل العراقُ مرحلةً جديدةً لها سمتان أساسيتان.

• **أولاهما** رزوحُه تحت الاحتلال الأميركي ـ الصهيوني. فمنذ اليوم الأول، والأسبوع الأول، تبيَّن أنّ الاحتلال الأميركي يَحْمل مشروعَ تدمير الدولة العراقية والبنى التحتية وتبديدِ التراث الثقافي ـ الحضاري (على ما تجلّى في استباحة المتحف ومراكز الوثائق). وظَهَرَ أنّ النية تتّجه إلى إدامة الاحتلال لسنوات قادمة تحت حجة الحفاظ على الأمن، بعد تصفية الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية، ومن ثم التخويف الابتزازي من «الفوضى والحرب الأهلية» في حالة رحيل القوات الأميركية. وكانت صورةُ ما طُبِّقَ وحَدَثَ في ألمانيا واليابان هي المرجعيةَ التي اختبأت القوى المتطرفةُ الليكوديةُ في البنتاغون وراءها من أجل تسويغ إدخال العراق إلى غرفة العمليات لإعادة صوغه ليصبح «نموذجًا» للديموقراطية والإصلاح المنشودَيْن، اللذيْن محتواهما الصهينةُ والشرقُ أوسطية ـ وهذا عكسُ ما حاول أن يَفْهمه بعضُ السذَّج من شعار «الإصلاح والتغيير الديموقراطي» حين تَحْمله الإدارةُ الأميركيةُ للمنطقة.

ومن هنا، فإنّ كلّ ما يُمْكن أن يَعْتبره البعضُ «أخطاءً أميركيةً» في العراق هو جزءٌ لا يتجزّأ من المشروع نفسه وسياساتِه وأهدافِه المتوخّاة؛ وهو ما تَقْتضيه نظريةُ العملية الجراحية العميقة وإعادة الصوغ «الديموقراطية ـ الإصلاحية.» وبكلام آخر، فإنّ كلّ ما قيل عن ارتكاب «أخطاء،» وصولاً إلى ما عَبّرتْ عنه صورُ التعذيب وإهانةِ كرامة الإنسان في سجن أبو غريب، إنّما هما شرطان **ملازمان** لمشروع الاحتلال ما دام يَحْمل معه ـ بالإضافة إلى تكريس الهيمنة الأميركية ـ المشروعَ الإسرائيلي الصهيوني بكل أبعاده. وإلاّ كيف يُمْكن إخضاعُ الشعب العراقي، والمجيءُ بقيادة عميلة، وبناءُ «دولة» من جديد، من دون اللجوء إلى السياسات التي اتّبعها پول بريمر وريكاردو سانشير، وهَنْدَسَها دونالد رامسفيلد وزيرُ الدفاع وعصابتُه الليكودية في البنتاغون؟ أمّا لماذا سُمّيت هذه السياسات، فيما بعد، «أخطاء،» فالجواب: لأنّها فشلتْ!

• أما أسباب الفشل فتَرْجع إلى السمة **الثانية** الرئيسية المقابلة والملازمة

---

* ـ كاتب من فلسطين.

المقاومة السلمية قد تتفوّق على المقاومة المسلّحة، ولكنّها غير المساومة واقتسام الغنيمة مع المحتلّ

لعملية إطاحة النظام واحتلال العراق، وهي انطلاقُ قوى الشعب العراقي بعد أن أُزيح الغطاءُ الثقيلُ الذي تَشَكّل عبر عمليةٍ تاريخيةٍ دامت عشرات السنين من الاضطهاد والقمع. ولم تستطع قواتُ الاحتلال أن تشكّل الغطاءَ البديلَ الذي يراد له أن يحلّ مكانَها. إنّها فترةُ اختلال ميزان القوى بين مرحلتين. وهنا يُمْكن إبداءُ ملحوظتيْن حول هذه السمة المتعلّقة بمرحلة اختلال ميزان القوى

I ـ انقسام القوى العراقية المعارضة للاحتلال

فقد استمرّ انقسامُ القوى السياسية المعارضة التي جاءت إلى العراق بعد الاحتلال، وعلى أساس الظروف الجديدة

• فثمة قسمٌ **أوّل** نَظَّمَ استراتيجيتَه وسياساتِه على أساس التعاون مع قوات الاحتلال والاستعداد لاقتسام الغنيمة (أي العراق) معه. وهو ما عَبّر عنه التجمُّعُ في «مجلس الحكم،» مع عدم إسقاط التفاوت في النيّات والمقاصد والأسلوب ما بين مختلف القوى التي بَنَتْ حساباتِها على أساس انتزاع ما يُمْكن انتزاعُه من مواقع في الدولة بَعد البناء. وكان هذا جوهرَ كلِّ خلافٍ نَشَبَ بين البعض وپول بريمر، أو ما بين أطراف «مجلس الحكم» نفسها. صراعًا وتنازعًا على كلّ منصب، من وزير حتى جندي أو فرّاش! وقد أُسقط موضوعُ مقاومة الاحتلال، سواء أكان بالطرق السلمية أم المسلّحة واستمرّت هذه السمةُ حتى اختيار حكومة «تسلُّم السلطة.»

ويُلحظ هنا أنّ خداعًا كثيرًا مُورسَ حين سمّى البعضُ استراتيجيةَ المَساومة لاقتسام الغنيمة مع بريمر من خلال مجلس الحكم بـ «المقاومة السلمية.» فقد تمّ تحويلُ الصراع حول الموقف من الاحتلال وكأنّه صراعٌ بين مقاومة مسلّحة ومقاومة سلمية. واستعيرتْ مقولاتٌ من قبيل «عدم نضوج الظروف للمقاومة المسلّحة» أو «ضرورة التحضير لها» أو «عدم استعداد الشعب العراقي لخوض معارك مسلّحة بعد الذي لَقِيَه من حروب النظام وعسفه»... وكلُّها مقولاتٌ كذّبْتْها التجربةُ، وصولاً إلى تحوُّل المقاومة إلى عمل شعبي في الفلوجة والنجف وكربلاء والكوفة.

لقد دَلّتْ غيرُ تجربة على أنّ للمقاومة السلمية أحيانًا استراتيجيةً في مقاومة الاحتلال بمنزلة المقاومة المسلّحة بل قد تتفوّق المقاومةُ الأولى على الثانية إنْ كانت جادةً، وإنْ كانت الظروفُ مناسبةً لها؛ وهي في كلّ الأحوال **غيرُ** استراتيجية المساومة واقتسام الغنيمة مع الاحتلال. فالمقاومة السلمية تعني، لو أخذنا تجربةَ المهاتما غاندي في الهند نموذجًا لها: النزولَ إلى الشوارع بتظاهرات بعشرات الألوف أو مئات الألوف، وصولاً إلى الملايين، ضدّ الاحتلال، تحت شعار «لا مفاوضة إلاّ بعد الجلاء» أو تحت شعار «لا مفاوضة إلاّ بعد الإقرار بجلاء قواتِ الاحتلال وإعطاء الاستقلال الكامل.» وهي تَشْمل الإضراباتِ، ومقاطعةَ بضائع الاحتلال، ورفضَ التعاون معه؛ وتصل إلى حدّ الدعوة إلى مخالفة قوانينه، وملءِ السجونِ بعشرات الألوف من المناضلين، أو إلى العصيان المدني والانتفاضةِ الشاملةِ من دون حاجة إلى استخدام السلاح

وبهذا لا فرقَ جوهريًا بين استراتيجية المقاومة السلمية والمقاومة المسلّحة، إلاّ بقَدْر مراعاةِ سماتِ كلِّ احتلال وظروفِ كلِّ بلَد. فمثلاً: الاحتلالُ الإسرائيلي، من حيث طبيعتُه وظروفُ الشعب الفلسطيني، لا تعالجه استراتيجيةُ غاندي، وإنّما استراتيجيةُ مقاومةٍ مسلّحة ومقاومةٍ سلمية معًا، مع غَلَبة الأولى على الثانية عمومًا. وبكلمة، لا علاقةَ لاستراتيجية العمل من خلال «مجلس الحكم» بأشكال المقاومة السلمية، ولا حتى بالممانعة بحدودها الدنيا. ولعلّ المثلَ الأقرب إلى تجربة «مجلس الحكم» هو تجربةُ استراتيجية اتفاق أوسلو الفاشلة!

• أما **القسم الثاني** العريض من الشعب العراقي فتَمَثَّلَ في مجموعة القوى التي رَفَضت التعاونَ مع الاحتلال وعارضتْ منهج «مجلس الحكم.» ويعنينا هنا تلك القوى التي انْبعثتْ أشكالاً من المقاومة أو الممانعة السلمية اتّسم بعضُها بإنشاء جبهات معارضة للاحتلال ولنهج مجلس الحكم. وقد اعتمد هذا القسمُ أساليبَ

عقد المؤتمرات، وإصدار البيانات والصحف المعارضة، والنزول إلى الشارع حيثما أمْكن، وشكّلَ ظهيرًا متعاطفًا مع قوى المقاومة المسلّحة، وتحديدًا مع تلك التي لا تَنْحرف عن مقاومة قوات الاحتلال لتفتحَ معاركَ جانبيةً تثير الاقتتالَ العراقي ـ العراقي

وهنالك قوًى ذاتُ وزن كبير، مثلُ المرجعية الشيعية في النجف وهيئة علماء المسلمين السنّة وحركة السيد مقتدى الصدر، انتهجتْ سياساتٍ معارضةً للتعاون مع الاحتلال ومشدِّدةً على ضرورة رحيله. ورفضتْ كلَّ الحجج التي تُسْتخدم لبقائه أو إطالة أمد وجوده، ناهيك عن إعطائه قواعدَ عسكريةً من خلال عملية «تسليم» السلطة للعراقيين. وبالطبع ثمة تفاوتاتٌ في المواقف بين هذه القوى: فمثلاً تحوّلتْ حركةُ السيد مقتدى الصدر من خلال «جيش المهدي» إلى قوة مقاومة مسلّحة؛ وتبنّت هيئةُ علماء المسلمين المقاومةَ المسلّحةَ التي واجهتْ بها الفلوجةُ قواتِ الاحتلال حين حاصرتْها وحاولتْ دَهْمها. فأمام هذه القوى ألوان من المقاومة والممانعة مستقبلاً.

• أما **القسم الثالث** فهو المقاومة المسلّحة التي تَحْظى بشرف هذا الاسم. وهي تحديدًا المقاومةُ التي تواجه قوات الاحتلال وتَرْفض الانجرارَ إلى أسلوب الاغتيال السياسي أو الصِّدام بالشرطة أو الدخول في معارك جانبية. والحقّ أنّ التجربة العراقية عَرفتْ أعمالاً عنفيةً مسلّحةً تَدْخل في دائرة الاشتباه إنْ لم يكن أكثر من ذلك، أو تَدْخل ـ في الأقلّ ـ في دائرة الانحراف والغلوّ والجريمة، وذلك عندما تأخذ على عاتقها اغتيالَ عراقيين، أو تَفْتك بالجموع الشعبية كما حَدَثَ في عاشوراء الماضية ابتغاءَ الفتنة بين المسلمين الشيعة والسنّة، أو بين العرب والأكراد، أو توجيه النيران إلى مراكز الشرطة. ويجب أن يشار هنا إلى جرائم من الطبيعة نفسها تمثّلتْ في اغتيال كوادر وعلماء ومثقفين تحت شعار «اجتثاث البعثيين.»

ولهذا يُمْكن رسمُ خط فاصل بين المقاومة المسلّحة للاحتلال من جهة، وأشكال العنف خارجه من جهة أخرى، بما فيها التفجيراتُ التي تعرّضتْ لها البعثاتُ الدوليةُ أو أعمالُ الخطف وما جرى من قتلٍ مُنْكر لدوغلاس بيرغ أو غيره من الرهائن الأجانب. فهذه الأخيرة تَدْخل في إطار الأعمال الإرهابية ذاتِ الطبيعة الإجرامية.

II ـ من إشكالات العراق بعد الاحتلال

ثمة إشكاليتان تواجهان مستقبلَ العراق بعد أن تُدْحر قواتُ الاحتلال الأميركي (ومعها حلفاؤها).

الإشكالية الأولى هي الحاجة إلى تحقيق إجماع وطني حول عراقٍ ما بعد التحرير. والطريق هنا ليس أسلوبَ الغَلَب والسطو على السلطة، لأنّ هذا طريقٌ قد يُغْرق العراقَ في مآزق شديدة حتى لو لم يصل الأمرُ إلى الاقتتال الداخلي وإنّما الطريقُ هو التفاهم، بدايةً بين المرجعية الشيعية وهيئةِ علماء السُّنّة، ثم مع ممثّلي الأكراد، وبعد ذلك مع بقية القوى السياسية، بحيث يتشكّل شبهُ إجماعٍ وطني يقوم على العدل قَدْرَ الإمكان بينَ مختلف مكوِّنات الشعب العراقي؛ كما يتمّ الحفاظُ على ثوابت الاستقلال، ودعم قضية فلسطين، ومقاومةِ المشروع الصهيوني والشرق أوسطية، وذلك ضمن التأكيد على هوية العراق العربية والإسلامية، مع الاعتراف بهوية القوميات الأخرى، وأساسًا، القومية الكردية.

هنا تَبْرز الإشكاليةُ **الثانية**، وتتعلّق بالسياسات التي يَنْتهجها بعضُ القادة والمتنفّذين بين أكراد العراق. وقد بدا منها حتى الآن:

أ ـ السعيُ إلى التحالف مع أميركا والاستقواءِ بها (وغيرُهم من بعض عرب العراق يَفْعل ذلك أيضًا). ويبدو أنّ أولئك القادة لم يتعلّموا من تجربة إلى أيّ مدًى يؤدِّي السماحُ لقوى إقليمية أو دولية باستخدام الورقة الكردية، وأنّ هذه السياسة **دائمًا** تَنْقلب على الأكراد وفي غير مصلحتهم!

ب ـ محاولةُ الهيمنة على الوضع العراقي أو السعي إلى ابتزاز مكاسب

يمكن رسم خط فاصل بين المقاومة العراقية المسلّحة وأعمال الخطف والإجرام

في الدولة على أساس قومي يحوّل مَنْ كانوا مظلومين إلى ظالمين. وهذا وجهٌ آخر للعملة نفسها وهو مؤذٍ للجميع. أما بديلُه فهو الانخراط في إجماع وطني من خلال التراضي والاقتراب من العدل قَدْر الإمكان.

ج ـ الموافقة على حرية الانفصال إذا أراده أغلبُ الأكراد، مع تأكيد الرغبة العربية والإسلامية في الوحدة من دون إكراه؛ وذلك لأسباب عدة، من بينها المصلحةُ العليا لأكراد العراق وعربه على حدّ سواء. وهذا الرأي يُمْكن دعمُه من زوايا كثيرة، وأخطرُها تجزئةُ المجزَّأ في منطقةٍ معرّضةٍ للهيمنة الأميركية ـ الصهيونية التي تَسْتهدف وحدةَ شعوبها لتحيلها فسيفساءَ من قطع متنافرة واقعةٍ تحت الهيمنة فتشلّ بعضُها بعضًا.

وبالمناسبة، فإنّه يبدو أنّ ثمة حاجةً إلى بلورة موقف فقهي إسلامي لا يُجيز وحدةً بالإكراه، لأنّ الإكراه في الظروف العالمية الراهنة مَجْلبةٌ للسلبيات والمُنْكر (بمعناه السياسي ـ الاقتصادي ـ الإيديولوجي)، مثله مثل الانفصال بين شعبيْن يضمّهما وطنٌ واحد. وهذا الموقف الإسلامي يجب أن يَنْطبق على الشيشان وكشمير وعلى الأقليات المسلمة في مختلف البلدان؛ إذ يَفْترض النصحُ بأنّ الخيار الأفضلَ ـ لاسيّما ضمن الظرف العالمي الراهن وظروف العالم الإسلامي ـ هو أن يبقى المسلمون ضمن أوطانهم غير المسلمة مع العمل لتحقيق العدل والتمتّع بحقوق متساوية نسبيًا مع شركائهم الآخرين في الوطن؛ وهذا ما يجب أن يطبقوه على غيرهم في بلدانهم كذلك.

ولعلّ آفة التعاطي مع هذه القضايا تَكْمن في التطبيق المزدوج للمعيار الواحد على قضايا من الطينة نفسها.

عمّان

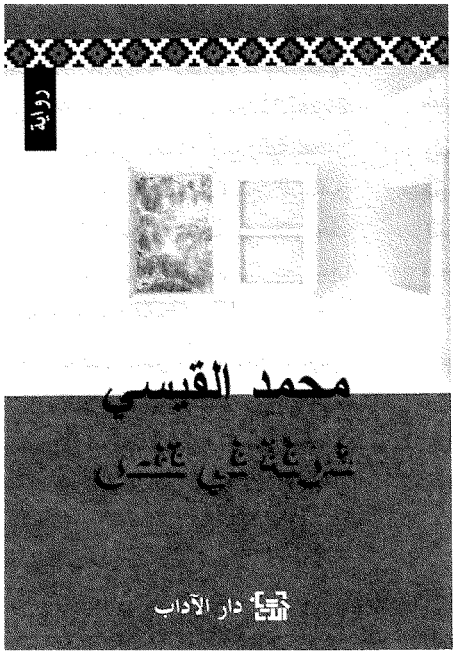

تلك أخذتني إلى حانات كثيرة ومطاعم في لندن، وعرّفتني على معالم لندن وزواياها، حيث نُنْفق الليل الطويل، لا يتعتعنا سكرٌ غير الهوى. وهذه تأخذني إلى بلاط شوارع وحارات من القدس التي لا أعرف، وتطوف بي التلال والأسواق، ونمشي خارج الأسوار وداخلها محتسين الحجارةَ والغصّاتِ والنبيذَ في مطاعم إيطالية أو عربية، قبل أن يجمعنا سقفُها في حارة يهودية مغلقة تمامًا عن بني جلدتي.

محمد القيسي: شاعر وكاتب فلسطيني مرموق. توفّي عام ٢٠٠٣ قبل أن يرى روايته هذه. وقد صدرتْ له، إلى جانب دواوين أعماله الشعرية الكاملة وأعمال نثرية عديدة، رواية بعنوان: الحديقة السرية (دار الآداب ٢٠٠٢).